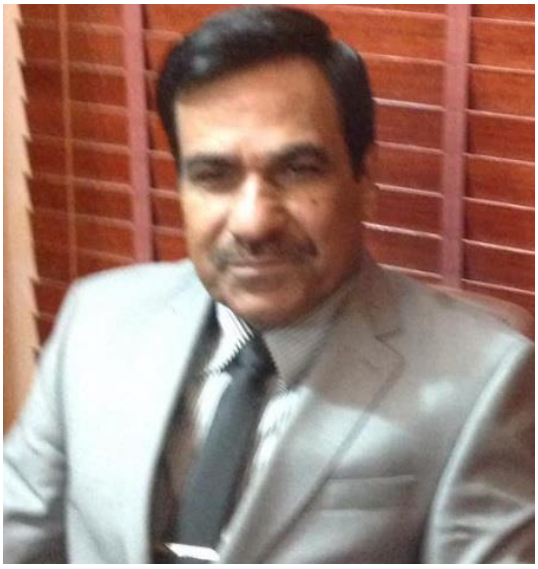

أ.د. نبيل جعفر المرسومي*: هل يستلم الاكراد فعلا اكثر من الحصة المقررة لهم في موازنة 2019 ؟

ثمة جدل كبير محتدم ليس فقط بين السياسيين العراقيين ومنهم البرلمانيين الذين شرعوا قانون موازنة 2019 وانما ايضا بين المحللين والباحثين المهتمين بالشأن العراقي السياسي والاقتصادي ، وقد زاد من حدة هذا الجدل والنقاش المحتدم الذي وصل احيانا الى حد التهجم وتبادل الاتهامات وخاصة بين السياسيين العراقيين هو الافتقاد الى المعلومات والبيانات الكافية حول حجم الاموال المحولة فعلا الى اقليم كردستان بموجب قانون الموازنة . وندعي بإننا الآن يمكن لنا ان نقيم هذا الموضوع بواقعية اكثر وبلغة الارقام خاصة بعدما نشرت وزارة المالية

أوراق في السياسة المالية

على موقعها الالكتروني الحسابات المالية للدولة واوجه انفاقها خلال النصف الاول من عام 2019 .

في البدء حددت موازنة 2019 حصة اقليم كردستان بما يعادل 12.67% من النفقات العامة بعد طرح النفقات السيادية والنفقات الحاكمة واستنادا الى ذلك بلغت حصة كردستان الاجمالية في الموازنة 9.783 ترليون دينار مقابل تسليم 250 الف برميل يوميا للحكومة الاتحادية تصل قيمتها الى 5.110 ترليون دينار فيما يصدر الاقليم لحسابه الخاص الكمية المتبقية من النفط فضلا عن عائدات المنافذ الحدودية . وعندما لا يسلم الاقليم حصته من النفط البالغة 250 الف برميل يوميا يستلم الفرق بين حصة الاقليم الكلية وقيمة النفط الذي يجب ان يسلمه الى المركز وقد اشارت الفقرة ج من المادة 10 ثانيا من قانون الموازنة الى انه في حال عدم التزام الاقليم بتسليم 250 الف برميل يوميا الى الحكومة الاتحادية يتم استقطاع قيمة هذه الكمية من نسبة الاقليم وارسال المبلغ المتبقي الى كردستان والمتعلق برواتب الموظفين وهو ما يعني ان الاقليم سيحصل من الحكومة المركزية في هذه الحالة على 4.897 ترليون دينار وهو ما يكفي تقريبا لتسديد رواتب موظفي الاقليم وهي نقطة جدا مهمة للإقليم يضمن من خلالها الحصول على رواتب موظفي الاقليم بغض النظر عن الخلافات السياسية التي يمكن ان تنشا بين المركز والاقليم وتحول دون تسليم الاقليم نفطه . ما الذي حصل فعليا ؟

اولا : ان صادرات اقليم كردستان حسب البيانات المستقاة من سومو والمنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة النفط تبلغ نحو 430 الف برميل يوميا وبعائدات سنوية تصل الى 8.790 ترليون دينار تحسم منها وزارة المالية العراقية مبلغ الضرر الناجم عن عدم تسليم اقليم كردستان والمقدر بنحو 5.110 ترليون دينار فتصبح صافي التزامات وزارة المالية تجاه الاقليم بنحو 4.673 ترليون دينار وهي تمثل الحصة المتبقية للاقليم نظرا لعدم تسليم نفطه لبغداد .

ثانيا : من الناحية الفعلية واستنادا الى بيانات وزارة المالية استلمت كردستان 2.258 ترليون دينار عن رواتب موظفي الاقليم خلال النصف الاول من عام 2019 . وهذا يعني ان كردستان ستستلم 4.516 ترليون دينار عن رواتب موظفيها خلال عام 2019 . ولم يستلم الاقليم اي مبالغ اخرى غير الرواتب والاجور .

ونظرا لان حصة الاقليم من الموازنة تعتمد على الانفاق الفعلي وليس الانفاق المخطط وعادة ما يكون الانفاق الفعلي في الموازنات العراقية اقل بكثير من الانفاق المخطط بسبب التلكؤ في اطلاق الاموال المخصصة للجانب الاستثماري الامر الذي يؤدي الى تخفيض حصص كل المحافظات العراقية ومن ضمنها كردستان بأكثر من 20% من الاموال المقررة في الموازنة مما يعني ان كردستان لن تستلم في هذه الحالة (وكما حصل في السابق) اكثر من 8 ترليونات دينار من حصتها الكلية البالغة 9.783 ترليون دينار فيما لو سلمت للمركز 250 الف برميل يوميا في حين انها ستحصل على نحو 4.516 ترليونات دينار كرواتب لموظفي كردستان والبيشمركة عندما لا يسلم الاقليم نفطه الى المركز ثم يقوم اقليم كردستان ببيع نفطه المقرر تسليمه للمركز والبالغ 250 الف برميل لحسابه الخاص لكي يحقق عائدات اكبر من تلك التي يحصل عليها عندما يسلم نفطه الى بغداد .

وعلى الرغم من ذلك لا يحصل اقليم كردستان على المبلغ المقدر بنحو 9.189 ترليون دينار نظرا لان حصة الاقليم من عائدات نفط الاقليم المصدر الى الخارج اقل من حصة الشركات النفطية الاجنبية المستثمرة في الاقليم ويرجع السبب في ذلك الى عقود المشاركة في الانتاج التي عمل بها الاقليم والتي كانت سخية في الامتيازات التي منحتها للشركات الاجنبية والتي تتيح لها تضخيم التكاليف بشكل كبير من اجل زيادة ارباحها اذ يصل نفط الكلفة في عقود كردستان الى ٤٠٪ بعد خصم الريع الذي تحصل عليه حكومة كردستان والذي يبلغ ١٠٪ من اجمالي الايرادات النفطية السنوية وهو ما ادى الى حصول الشركات الاجنبية على ٢٨٤٤ مليون دولار

عام ٢٠١٧ كتكاليف نفطية مستردة فيما تصل حصة الشركات الاجنبية من نفط الربح في معظم عقود كردستان الى ٣٢٪ الامر الذي ادى الى حصولها على ١١٦٦ مليون دولار كأرباح صافية في عام ٢٠١٧ .وقد ساعدها في ذلك تنازل اقليم كردستان عن حصة الشريك الحكومي البالغة ٢٠٪ وتنازلها ايضا عن الضريبة المفروضة على ارباح الشركات الاجنبية التي تبلغ ٣٥٪ . ومن ثم فإن حصة كردستان الفعلية من عائدات نفطها لا تزيد عن النصف . و من الناحية العملية عندما لا يسلم الاقليم نفطه فأنه سيحصل على الاموال الآتية :

حصة كردستان في حالة عدم تسليمها 250 الف برميل يوميا من النفط الى المركز = حصتها الصافية من عائدات النفط الخام + رواتب الموظفين +ايرادات المنافذ الحدودية

حصة كردستان = 4.595 + 4.456 + 0.993 = 10.144 ترليون دينار وهو اكبر من حصتها المقررة في الموازنة والبالغة 9.783 ترليون دينار بمقدار 361 مليار دينار

ولغرض ايجاد مبدأ عادل متفق عليه لتوزيع الثروة النفطية فمن الممكن ان توزع العائدات النفطية بعد حسم النفقات السيادية والنفقات الحاكمة على المحافظات كلها بما فيها كردستان على حسب معيار عدد السكان بعد ان تلتزم كردستان بتسليم نفطها كما هو حال المحافظات المنتجة فيما تحتفظ الحكومة الاتحادية بالايرادات غير النفطية لانشاء المشاريع الاستراتيجية او للصرف على بعض المتطلبات الاخرى .

(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 10 ايلول / سبتمبر 2019

http://iraqieconomists.net